فيها موقف البلاد السورية من مستقبلها السياسي وموقف السوريين من الوحدة والحرية والاستقلال ورفض تقسيم بلادهم. ومما جاء في هذه الرسالة: «أن البلاد العربية المحررة من النير التركي (سوريا، وضمنها فلسطين، والحجاز والعراق) فقد رزحت عدة قرون تحت الضغط وسوء الادارة، وحال التوازن الدولي في أوروبا دون نجاح مساعي العرب التي كانت، ولا تزال، ترمي إلى إعادة كيانهم القومي والتمتع برغيد العدل». وبعد أن عرض الملك فيصل، في رسالته، كيفية وقوف المسلمين والعرب ضد الأتراك منتظرين مساعدة الحلفاء بعد انتهاء الحرب تحدث عن صنيع الحلفاء فقال: فإذا بالحلفاء يقسمون سوريا مدعين بأنه تقسيم وقتي، وأشار، بعد ذلك، إلى أنه نظراً للحالة الراهنة في فلسطين وخوفاً من انتقال نيران الثورات إلى كل سوريا، كان قرار المؤتمر السوري العام أنجع حل للوضع القائم والهادف إلى اعلان استقلال سوريا والمناداة بفيصل ملكاً، «وكل هذا يتفق مع مواعيد الحلفاء وتصريحاتهم. وبما أننا لا نطلب إلا حقاً منحتنا اياه الطبيعة وزكته دماؤنا في الحرب وأيده تاريخنا فاننا نتوقع أن يتلقى الحلفاء حكومتنا الجديدة بارتياح ويمهدوا ما يعترضنا من العقبات في سبيل التقدم. واننا لا نرغب سوى أن نعيش بكل طمأنينة وسلام تحت راية السلم العام ونحترم منافع الحلفاء في بلادنا ونحافظ على حقوق الغرباء كافة». وأشار الملك فيصل، في رسالته، إلى أن تقسيم سوريا هو حجر عثرة في سبيل رقيها الاقتصادي والسياسي «ولا يمكن أن يخيم السلام فوق ربوعها إلا بعد أن تؤمن وحدتها ويضمن استقلالها»[١٠].

وفي ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠، أرسل الملك فيصل رسالة من دمشق إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون (Curzon) تظهر حرصه على صداقة بريطانيا وعلى حرج موقفه نتيجة قرارات المؤتمر السوري. ومما جاء في رسالته: «انني نادم كثيراً لاضطراري للبقاء هنا لأنني في مأزق حرج. الوطن في حالة قلقة تحتم عليّ الانتظار الطويل، فقد انعدمت الثقة وبدأ الخوف على المستقبل. وهكذا، فقد أعلن الوطن استقلاله طبقاً للتأكيدات السابقة من السلطات والاعتراف الذي وعدوا به. ان هذا العمل بحد ذاته لا يضعف صداقتنا ولا حتى المفاوضات التي نشأت بيننا، إنما على العكس تماماً فإنها توطدها...»[١١]. وقد رد اللورد كيرزون على هذه الرسالة ببرقية، في ٩ آذار (مارس) ١٩٢٠، مستفسراً عن التطورات الجديدة في البلاد السورية، معتبراً قرارات المؤتمر السوري العام تصرفاً جرى خلافاً لآراء الحكومتين: الانكليزية والفرنسية. غير أن الملك فيصل رد على هذه البرقية ببرقية مماثلة أوضح فيها أسباب وظروف انعقاد المؤتمر السوري الذي عقد اجتماعاته علانية وبدون أدنى احتجاج من السلطتين الانكليزية والفرنسية، وعلى ذلك فإنه لا يعد خلافاً لآراء حكومتيهما، خاصة وأن المؤتمر قد وضع أمامه بالوسيلة التي اتخذها «تسكين الشعب والمحافظة على البلاد من الأفكار المريبة التي بدأت بالانتشار في الشرق، وأعلن، بأوضح أسلوب، اتصاله واخلاصه لدول الحلفاء وعلى الأخص للحكومتين (الانكليزية والفرنسية). فالشعب، وأنا في أوله، قد أظهر لبلادكم تعلقه المخلص يوم كان للريب مجال وحارب في صفوفكم... ولكن يجب أن لا يذهب عن البال أنه، اثر الوعود التي قطعت لنا، أخذت على عاتقي ادخال الشعب العربي في الحرب العالمية، وتعرضت لمسؤولية عظيمة تجاه الشعب، فهذا الشعب يطلب مني الآن انجاز الوعود التي وعدته